ممّا دفع عدداً كبيراً من شيوخ العشائر وكبار الملاك، وعلى رأسهم الامير نفسه، الى التوجه الى الوكالة اليهودية، بحثاً عن امكانية استثمار رؤوس الاموال والخبرة الفنية الصهيونية على اراضيهم.

والثاني: تزايد الهجرة اليهودية الى فلسطين، عقب صعود الفاشية في أوروبا، الامر الذي حضّ الوكالة اليهودية على توسيع نشاطها الاستيطاني عبر الاردن(٣٢).

لقد مهّد هذان العاملان أرضية مواتية لدفع الانشطة الصهيونية في شرق الاردن. وبنظرة موضوعية، يمكن القول انهما لم يكونا كافيين لتوسيع تلك الانشطة. فقد ينتشر القحط في منطقة ما دون ان يفكر زعماؤها في مواجهته من طريق التعامل مع الخصوم؛ كما ان باب الاردن كان مغلقاً بحكم صك الانتداب وموقف بريطانيا ذاته في وجه التوجهات الصهيونية نحو شرق الاردن. ولكن عناصر أخرى، مواكبة، شجعت صعود الخيار الصهيوني للتوسع شرق النهر من مدخل الانشطة الاقتصادية. وهذه العناصر، كما تدل الوقائع، تمثلت في:

- اعتقاد الامير عبدالله بأن تنمية العلائق الاقتصادية، وغير الاقتصادية، مع الصهيونيين، قد تقنع بريطانيا بتوحيد شرق الاردن مع فلسطين تحت حكمه، كحل وحيد للمشكلة الفلسطينية؛ وفي الوقت عينه، قد تقنع الحركة الصهيونية بأن هذا النوع من الوحدة يكفل لها موافقة عربية على نشاطها الاستيطاني في مجال أوسع يشمل ضفتي الاردن.

- وعي الوكالة اليهودية بأهمية توثيق علاقاتها مع رجالات القبائل وشيوخ العشائر في امارة شرق الاردن. فهذه الشريحة (الزعامة) تشكل الركيزة الاجتماعية للنظام السياسي، وهي التي تؤثر في التوجهات السياسية للامير.

وهكذا، كانت العلاقات الاقتصادية أحد مداخل الارتباطات السياسية المطلوبة مع شرق الاردن؛ كما ان الطرفين، الصهيوني من جهة، والامير وشيوخ العشائر من جهة أخرى، التقيا على ضرورة التفاعل مع بعضهما البعض، وان من منطلقات مختلفة، لتحقيق أهداف مختلفة أيضاً. فقد سعى الصهيونيون الى تنفيذ مخططهم التوسعي في شرق الاردن بوسيلة تجعل المعارضة البريطانية أمراً شاذاً في مواجهة قبول المتنفذين في هذه المنطقة. وقد حقق ذلك الاسلوب نجاحاً ملحوظاً، حين رفع شيوخ القبائل ـ بمعرفة الامير على الارجح ـ مذكرات الى سلطات الانتداب، يطلبون فيها فتح باب الاردن الاقتصادي للنشاط الصهيوني، لأن أراضي شاسعة معطلة(٣٣).

والملاحظ ان لقاء المصالح المتوقعة لدى كل من الامير والوكالة اليهودية لم يمنع وجود الحذر المتبادل بينهما. فالامير وقع في تناقض بين مصالحه، كمالك أرض يسعى الى استثمارها وحاكم يحاول توسيع رقعة حكمه، وبين مخاوفه من رد فعل الحركة الوطنية في شرق الاردن، التي عارضت النشاط الصهيوني تماماً، ومخاوفه، أيضاً، من النفوذ الصهيوني، وتحوّل اليهود الى عنصر معارض لسلطته، لو توطّد نفوذهم في شرق الاردن. وفي الجهة المقابلة، تحدثت الوكالة اليهودية عن مشروعات اقتصادية، ولكنها كانت تدرك محدودية المنافع العائدة من كثير من هذه المشاريع، وأهمية العوائد السياسية فقط، والتي لو أفصحت عنها، صراحة، لاثارت مخاوف الامير، وعمّقت الرفض البريطاني الموجود في الاصل(٣٤).

وبين العامين ١٩٣٧ و ١٩٣٩، كانت الثورة الفلسطينية الكبرى أكثر المتغيرات تأثيراً في الخيارات الصهيونية في تلك المرحلة، وكذلك في سياستي الامير والسلطات البريطانية تجاه